مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر الضغوط السياسية على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية
اسم الكاتب: د. لؤي صيوح، زينة حبيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/5430
تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 21:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Impact Of Political Pressure On Economic Growth In The Syrian Arab Republic

Dr. Louai Sayoh [*]
Zeina Habib[**]

(Received 23 / 2 / 2020. Accepted 30 / 4 / 2020)

□ ABSTRACT □

The objective of the research is to review the political pressures exerted by countries on Syria since 2011 until 2017. To study the economic dimensions that resulted from these pressures and their impact on the growth of GDP and the growth of the GDP of the productive sectors in Syria, , And to follow the articles and scientific references on the political pressures that the Syrian Arab Republic was exposed during the war period on the Syrian, and then study the impact of political pressure on economic growth during the war on Syria, and was using the program Spss v24, and the researcher has found the following main findings: The Arab Republic has been subjected to many political pressures at the regional, Arab and international levels. These political pressures, using sanctions, banning and freezing foreign dealings, and activating armed groups to destroy the Syrian economy, were designed to gain political gains. Political pressures have succeeded in negatively affecting the growth of the Syrian economy, but have failed to achieve their political gains. The Syrian economy has suffered significant material losses in all productive sectors during the war against Syria. There is a statistically significant impact of political pressures on the GDP growth of agriculture, forestry and livestock, industry, mining and quarrying, wholesale and retail trade and reform, government services, and non-profit organizations. There is no statistically significant impact of political pressures on the GDP growth of construction, transport, storage, communications, finance, insurance, real estate, community services and personal services. The industrial sector is the most affected by the political pressures followed by the agricultural sector, and then the wholesale and retail trade and reform.

Keywords: Political pressures - Economic growth - Gross domestic product - Productive sectors.

[*]**Associate Professor - The Department Of Economics And Planning- Faculty Of Economics - Tishreen University, Syria.**
[**]**Postgraduate Student (Phd) - The Department Of Economics And Planning- Faculty Of Economics - Tishreen University, Syria.**

أثر الضغوط السياسية على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية

الدكتور: لؤي صيوح*

زينة حبيب**

(تاريخ الإيداع 23 / 2 / 2020. قُبِل للنشر في 30 / 4 / 2020)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى استعراض الضغوط السياسية التي مارستها الدول على سورية منذ عام 2011 حتى 2017، ودراسة الأبعاد الاقتصادية التي نتجت عن هذه الضغوط ومدى تأثيرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي للقطاعات الإنتاجية في سورية، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور متغيرات الدراسة، ولتتبع ما ورد من مقالات ومراجع علمية حول الضغوط السياسية التي تعرضت إليها الجمهورية العربية السورية خلال فترة الحرب على السورية، ومن ثم دراسة أثر الضغوط السياسية على النمو الاقتصادي خلال فترة الحرب على سورية، وتم الاستعانة ببرنامج Spss v24 لاختبار فرضيات البحث، وتوصلت الباحثة إلى أهم النتائج التالية: تعرضت الجمهورية العربية إلى كثير من الضغوط السياسية على المستوى الإقليمي والعربي والدولي. راهنت هذه الضغوط السياسية مستخدمة العقوبات والحظر والتجميد التعاملات الخارجية وتنشيط المجموعات المسلحة على تدمير الاقتصاد السوري، بهدف الحصول على مكاسب سياسية. نجحت الضغوط السياسية في التأثير سلباً في نمو الاقتصاد السوري، ولكن فشلت في تحقيق أهدافها بالحصول على مكاسب سياسية، تكبد الاقتصاد السوري خسائر مادية كبيرة في جميع القطاعات الإنتاجية خلال فترة الحرب على سورية. يوجد أثر ذو دلالة احصائية للضغوط السياسية على نمو الناتج المحلي للقطاعات الزراعة ، الغابات والثروة الحيوانية، والصناعة والتعدين والمحاجر، وتجارة الجملة والتجزئة والإصلاح، الخدمات الحكومية، والهيئات التي لا تهدف الى الربح. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للضغوط السياسية على نمو الناتج المحلي للقطاعات البناء والتشييد وخدمات النقل والتخزين والاتصالات، والمال والتأمين والعقارات، وخدمات المجتمع والخدمات الشخصية. يعتبر القطاع الصناعي الأكثر تضرراً من الضغوط السياسية ويليها القطاع الزراعي، ومن ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح.

الكلمات المفتاحية: الضغوط السياسية – النمو الاقتصادي – الناتج المحلي الإجمالي – القطاعات الإنتاجية .

* **أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– سورية.**

** **طالبة دراسات (دكتوراه) – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– سورية.**

مقدمة:

إن التداخل الكبير بين الاقتصاد والسياسة يجعل من القوة الاقتصادية أداة سياسية تلجأ إليها بعض الدول من أجل كسب مواقف دول أخرى ومنحها ميزات تفضيلية أو مقومات رسمية أو غير رسمية تساهم في تنميتها الاقتصادية، أو فرض ضغوط دولية تؤثر سلباً في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال دبلوماسية اقتصادية متبادلة، بين أطراف متكافئة أو غير متكافئة، تشكل الدول النامية الطرف الأضعف في أغلب الأحيان، وسورية بكونها إحدى هذه الدول فهي تتأثر بالضغوط السياسية التي تشكل أهم معوقات النمو الاقتصادي.

فمنذ أحداث أيلول عام 2001 وقعت سورية أمام ضغوط دولية من قبل الدول التي تبنت محاربة الإرهاب وعلى رأسها الولايات المتحدة، فقد استغلت أحداث 11 أيلول 2001 لصالحها وكان لذلك تأثيراً بالغاً على القرارات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية الخاصة بتفكيك دول الممانعة وعلى رأسها سورية.

ولقد مثل الكيان الصهيوني نقطة الارتكاز في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمثلت بتقديم الدعم المادي والعسكري والمعنوي للكيان الصهيوني وذلك لمنع سورية أو أي دولة عربية من أن تهدد أمن الكيان الصهيوني أو المصالح الأمريكية في المنطقة.

وكان احتلال العراق عام 2003 واغتيال الحريري 2005 والحرب على لبنان 2006، ثم الحرب على سورية عام 2011 كل ذلك أفرز تحديات جديدة أمام عملية النمو الاقتصادي في سورية، وكان لابد من إيجاد تدابير سياسية مبتكرة وملائمة وبرنامجاً إدارياً لاستشراف المستقبل، وإيجاد حلول إبداعية مرنة تشارك فيها الحكومة والمجتمع على السواء لإحداث النمو الاقتصادي فيها.

استخدمت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية العقوبات الاقتصادية للوصول إلى مكاسب سياسية، إي أنها راهنت على سياسة العقوبات في الواقع للوصول إلى أثرٍ سياسيٍّ كليٍّ ينتج عنها خلال فترةٍ منظورة، ويقلّص قدرة الحكومة السورية على التحكّم والسّيطرة، ويؤدّي إلى دفع وتائر الاحتجاج وتطوير ديناميّاته، واستمالة رجال الأعمال أو تحييدهم عن الاستثمار في البلد. وهنا تبرز الوظيفة السياسيّة الموجّهة للعقوبات، بمعنى أنّها تستهدف عبر البوّابة الاقتصاديّة إحداث تغييرٍ جذريٍّ في منظومة الاشتغال العامّة للدولة، وبالتّالي تقليص قدرتها على التحكّم فيها، وتوجيهها، والحفاظ على توازنها.

وانعكس الأثر النفسيّ للمسار التزامنيّ في فرض العقوبات الأميركيّة–الأوروبيّة بالتدرّج المتسارع والشدّة، على تسعير شدة الحرب على سورية، فقد بدأت في أواخر نيسان / أبريل 2011 لتصل إلى ذروتها في مطلع شهر كانون الأوّل / ديسمبر 2011 بمنظومة عقوبات موجّهة ومطوّرة لخنق كافّة حلقات واعتمادات قطاع الطّاقة في سوريّة في حدّ ذاتها، ولاسيّما أنّ تأثّر دول أوروبا الغربيّة بانقطاع النّفط السوريّ هامشيّ بسبب كونه حصّةً بسيطةً من استهلاكها. ولقد أتت العقوبات العربيّة– التركيّة مندرجةً في هذا السّياق. أمّا بالنّسبة إلى العقوبات التركيّة– السوريّة المتبادلة، فيبدو أثرها واضحًا على الطّرفين، لكنّ تأثّر الاقتصاد التركيّ أقلّ من تأثّر الاقتصاد السوريّ بالنّظر إلى ضخامة الاقتصاد التركيّ بالمقارنة مع الاقتصاد السوريّ.

وكي نفهم أبعاد هذه العقوبات ووظائفها في المنظور السياساتيّ، فإنّه لابدّ من الإشارة إلى أنّ أثرها الاقتصاديّ الخالص يتداخل مفصليًّا – في وقتٍ واحدٍ – مع الأثر السّياسيّ. ويظهر مضمون ذلك في أنّ العقوبات تستهدف إلحاق خللٍ بنيويٍّ بتوازن الإطار الكليّ للاقتصاد السوريّ أو النمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

1-دراسة البياتي (2008) بعنوان: التنمية الاقتصادية في الوطن العربي سياسياً.

هدفت الدراسة إلى تحليل بعض النظريات الاقتصادية، وإيضاح دور البيئة السياسية في التنمية الاقتصادية من خلال التشريعات والقوانين والقرار السياسي، وكيف يؤثر ذلك في التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، كما هدفت إلى بيان أثر المساعدات الخارجية في القرار العربي، وإيضاح العلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية في ظل العولمة، وكذلك إيضاح المشاكل الاقتصادية في الوطن العربي التي لها علاقة بالبيئة السياسية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن المشروع الأمريكي للشراكة الشرق أوسطية مبني على أغراض ودوافع سياسية واقتصادية وثقافية ستساهم في زيادة تشتت الوطن العربي
- إن الإمكانات القطرية مهما اتسعت تبقى عاجز ةً عن الإيفاء بكل مستلزمات التطور والنمو وبخاصة في عصر الثورة العلمية والتكنولوجيا الواسعة والمتسارعة والمنافسة في إطار توجهات العولمة
- إن البيئة السياسية مؤثرة في التنمية الاقتصادية العربية بشكل مباشر من خلال امتلاكها القرار ومتابعة التنفيذ وقبل ذلك التشريع والقانون الذي يحكم فلسفة اقتصاد الدولة

1-دراسة (زيتي، 2013): دور السياسة الخارجية في مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية على سورية خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2012 .

قام الباحث في هذه الدراسة بدراسة وافية وشاملة عن الأساليب والأدوات المتبعة من قبل الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية سواء في إضعاف القرار السياسي لسورية ومحاولات السيطرة عليه أو إضعاف المقدرات الاقتصادية لها وإيضاح السبل التي قامت بها السياسة الخارجية السورية لمواجهة هذه الضغوط.

ويستنتج الباحث في النهاية: أنه كان للضغوط والعقوبات المفروضة على سورية تأثير سلبي كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية خاصة منذ العام 2001، نتيجة لتداخل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الحرب على سورية منذ عام 2011م، وارتباط العوامل الداخلية بشكل كبير بمؤثرات خارجية.

2- دراسة (حمد، 2015) بعنوان: " أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية، سورية أنموذجاً:

قام الباحث في هذه الدراسة الكشف عن أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية، حيث يحاول توضيح دور الإعلام في الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال تحسين ونشر الصورة الحسنة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وجذب السياحة.

كما يحاول توضيح العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية السياسية والتعرف على دور الدبلوماسية الاقتصادية السورية في التنمية الاقتصادية، وإبراز دور هذه الدبلوماسية في ورفع العقوبات الاقتصادية وإعادة الأعمار في سورية.

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث:

1- لا يوجد جهة مختصة تقوم بعمل الدبلوماسية الاقتصادية السورية، وليس هناك مبادئ مكتوبة أو معلنة لها، إلا أنها تتحقق من خلال مجموعة من المؤسسات والوزارات، أهمها هيئة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

2-تنقسم الدبلوماسية الاقتصادية إلى نوعين: دبلوماسية مساعدات اقتصادية، تتضمن المنح والقروض وشطب الديون وغير ذلك الكثير – ودبلوماسية عقوبات اقتصادية تتضمن حظراً اقتصادياً

3- للدبلوماسية الاقتصادية أوجه كثيرة فبعضها يؤثر إلى حد ما بشكل إيجابي في التنمية، كالتكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية والشراكات الاقتصادية، وبعضها يؤثر بشكل سلبي مثل الحظر الاقتصادي والمقاطعة الاقتصادية.

4- Dr. Alison. N. Kurth, 2012: (Rethinking the Syria accountability act: Are sanctions on Syria in the best interest of the united states?

"**إعادة التفكير بقانون محاسبة سورية: هل العقوبات تحقق المصلحة العليا لولايات المتحدة؟**"

يستعرض الباحث في هذه الدراسة العلاقات السورية – الأمريكية ، ويحلل بعض الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات على سورية، وما إذا كانت هذه العقوبات فعالة.

وبالنتيجة يرى الباحث أن استمرار الولايات المتحدة بفرض عقوبات متتابعة ضد سورية لن تحقق مصالح الولايات المتحدة، بل وتؤثر بشكل سلبي عليها، بعد استعراض أهمية سورية في المنطقة.

5- Raymond honeybunch, 2009 : " Syria foreign policy under Bashar Al-Asad"

السياسة الخارجية السورية في ظل بشار الأسد:

تناول البحث السياسات الخارجية السورية والعوامل الاقتصادية والسياسية التي تحكم توجهاتها ونهجها من خلال سياسة سورية تجاه الكيان الصهيوني، وتحدي سورية للولايات المتحدة في العراق والموقف السورية من لبنان.

حيث توضح الدراسة أن السياسة الخارجية السورية خلال فترة حكم الرئيس بشار الأسد تجاذبها عنصران أساسيان:

- الأول: الموقف القومي العربي التقليدي للبلد، وحالة الصراع المستمر مع الكيان الصهيوني واحتلال الولايات المتحدة للعراق بعد عام 2003م، والذي أجج الموقف.
- الثاني: برنامج الإصلاح الاقتصادي التي يتطلب منها التوجه نحو الغرب، نتيجة اتجاه سورية نحو اقتصاد السوق بعد العام 2005م.

الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

اهتمت بعض الدراسات بعرض نظري للضغوط السياسية التي تعرضت لها الجمهورية العربية السورية، بينما استعرضت بعض الدراسات دور السياسة الخارجية في مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية على سورية، في حين قامت بعض الدراسات في دراسة أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية، بينما الدراسة الحالية ستحدد أثر الضغوط السياسية على النمو الاقتصادي من جهة وعلى نمو الناتج المحلي للقطاعات الإنتاجية من جهة أخرى.

مشكلة البحث:

تعدّ الضغوط السياسية من الأساليب التي تمارسها الدول الكبرى بهدف إرغام الدول على الرضوخ لمطالبها، وإن لهذه الضغوط أبعاد اقتصادية وبما أن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة إذ تتناول الدراسة الضغوط السياسية التي تمارس على سورية، وتأثيرها على النمو الاقتصادي وسبل مواجهتها.

وبناءً على ما سبق تطرح مشكلة البحث التساؤلات التالية:

ما هو أثر الضغوط السياسية على نمو الاقتصادي في سورية خلال فترة الحرب السورية؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات أهمها:

ما هي أدوات الضغوط السياسية التي مارستها الدول الكبرى خلال فترة الحرب السورية؟

ما تأثير هذه الضغوط على نمو ناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية ؟

ما تأثير هذه الضغوط على نمو ناتج المحلي للقطاعات الإنتاجية في الجمهورية العربية السورية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تبرز أهمية دراسة الأبعاد الاقتصادية للضغوط السياسية التي تعرضت لها سورية خلال فترة الحرب وتحليلها في مرحلة تشهد تحولات سياسية مهمة على المستوى الإقليمي بشكل عام وعلى المستوى الوطني بشكل خاص، وهذا يضع سورية أمام مسؤوليات على قدر كبير من الأهمية، ذلك أن مثل هذه الضغوط تتطلب فهماً وإدراكاً لها، ولطبيعة مخاطرها، ومن ثم تحديد الوسائل الكفيلة للحد من تأثيراتها السلبية، وبشكل أكثر تحديداً فإن أهمية هذه الدراسة تبرز من خلال مساهمة هذه الدراسة في توفير دراسة علمية حديثة ستساعد الباحثين والمختصين على التعرف على مقدار أثر الضغوط السياسية على نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي للقطاعات الإنتاجية في سورية خلال فترة الحرب.

ويهدف البحث إلى ما يلي:

- استعراض الضغوط السياسية التي مارستها الدول على سورية منذ عام 2011 حتى 2017.
- دراسة الأبعاد الاقتصادية التي نتجت عن هذه الضغوط ومدى تأثيرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي للقطاعات الإنتاجية في سورية.

فرضيات البحث:

يتضمن هذا البحث الفرضيتين الاساسيتين التاليتين:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للضغوط السياسية على النمو الاقتصادي في سورية

2- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للضغوط السياسية على نمو الناتج المحلي للقطاعات الإنتاجية في سورية.

منهجية البحث:

اعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور متغيرات الدراسة، ولتتبع ما ورد من مقالات ومراجع علمية حول الضغوط السياسية التي تعرضت إليها الجمهورية العربية السورية خلال فترة الحرب السورية، ومن ثم دراسة أثر الضغوط السياسية على النمو الاقتصادي خلال فترة الحرب على سورية، وتم الاستعانة ببرنامج Spss v24 لاختبار فرضيات البحث.

مجتمع وعينة البحث:

يشمل المجتمع الأصلي للدراسة، الاقتصاد السوري خلال الفترة الواقعة بين عامي 2000 و2017

1- الإطار النظري:

كانت الضغوط بأشكالها ووسائلها وأساليبها المختلفة سمة أساسية في عالم العلاقات الدولية منذ القديم، إذ تلجأ الدول للضغط على الدول الأخرى لغايات مختلفة أهمها تحقيق المصالح والمنافع للدولة التي تقوم بممارسة الضغط، وتتنوع أشكال الضغوط الدولية من الوسائل السلمية إلى الوسائل القهرية والعسكرية.

ففي العصور القديمة كانت الوسائل العسكرية والحروب المباشرة أكثر وسائل الضغط المتبعة بين الدول، أما في العصر الحديث ومع تطور الأنظمة والقوانين الدولية باتت الضغوط تأتي بأشكال مختلفة ومتنوعة وأحياناً أكثر إيلاماً من الوسائل العسكرية، فحيناً تتبع الضغوط السياسية من المقاطعة الدبلوماسية وإلغاء التمثيل وإغلاق السفارات وحظر واردات السلاح ودعم تنظيمات وجماعات ضمن البلد مناوئة للنظام السياسي القائم، وإصدار القرارات الدولية المناوئة والمدينة بحق الدولة والقيام بعمليات عسكرية محدودة تستهدف مراكز معينة ضمن الدولة المستهدفة، وأحياناً تتبع

الوسائل الاقتصادية التي تتمثل بالمقاطعة التجارية والمالية، إلى حظر دخول مواد معينة تحت مسميات مختلفة وقرارات منع الاستثمار ومعاقبة أية دولة أو شركة تستثمر ضمن البلد المستهدف.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية استخدمت وسائل الضغط على مختلف دول العالم من قبل الدول الكبرى المنتصرة في الحرب، فاستخدمت هذا السلاح في مواجهة العديد من الدول النامية التي تختلف معها بالتوجهات الداخلية أو الدولية أو التي طالما رفضت القرارات والإملاءات الخارجية من قبل هذه الدول.

إن الشكل الثنائي القطب الذي كان سائداً خفف إلى حد كبير من الضغوط الدولية إذ أن الدولة المستهدفة عادةً ما تجد نفسها تميل إلى أحد القطبين فيخفف ذلك من الآثار المحتملة للضغوط السياسية والاقتصادية، أما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد، فقد درج استخدام الضغوط الدولية وأخذت أحياناً مصطلح العقوبات بأشكالها المختلفة وطبقت ضد العديد من الدول النامية، وأحياناً بقسوة وحزم جرّت معها الكثير من الويلات والآلام لشعوب هذه الدول، والأمثلة متنوعة وكثيرة مثل كوبا وإيران ويوغسلافيا السابقة وكوريا الديمقراطية وليبيا وأفغانستان والعراق.. وحالياً سورية.

ومما سبق فالضغوط الدولية هي مجموعة من الوسائل والأساليب السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، التي تتبعها الدول إما بشكل مباشر أو من خلال الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية بهدف تحقيق مكاسب أو لتغيير توجهات أو إسقاط أنظمة حكم (جديد، 2009، ص 24).

1-1- الأهداف العامة للضغوط الدولية:

تتباين أهداف الضغوط الدولية، وبشكل كبير وفقاً لطبيعة الحالة، ولكن بشكل عام يوجد هدفين عامين للضغوط الدولية بالنسبة للدول المعنية بالضغط، هما:

1-تحقيق مصلحة أو غاية أو منفعة مادية أو معنوية للدولة أو الدول المعنية بممارسة الضغط، وهنا يوجد نوعين للمصلحة المعنوية، إما دولية (بإرسال رسائل للمجتمع الدولي) أو محلية (لزيادة الدعم والتأييد الداخلي لقضية ما في السياسة الخارجية).

2-تغيير اتجاه أو مواقف أو سلوك سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو أخلاقي للدولة المستهدفة بالضغط سواء راهناً أو مستقبلاً.

1-2- وسائل الضغوط الدولية:

- **الوسائل السياسية:**

تعد الوسائل السياسية بأساليبها المتعددة من أكثر وسائل الضغط المتبعة في الوقت الحالي وتتنوع أساليبها من الأساليب الدبلوماسية والتحذيرية إلى التهديدات المباشرة.

- **الوسائل الاقتصادية:**

عليها العديد من الأسماء (الحظر – المقاطعة – الحصار – الحجر الاقتصادي – الإكراه الاقتصادي) (قردوح، 2011، ص33)، وتعدد طرقه: من المقاطعات التجارية وحظر التعامل التجاري وسحب ومنع الاستثمارات الوافدة إلى البلد المستهدف وتجميد الأصول وغيرها.

- **الوسائل الإعلامية والدعائية:**

وتعد من الوسائل الهامة في العصر الحديث مع تطور وسائل الاتصالات والتكنولوجية الرقمية، إذ تبدأ من تصريحات إعلامية غير رسمية لمصادر ضمن الدولة أو المنظمة ضد دولة أخرى إلى تصريحات رسمية لصناع القرارات ضمن

الدولة، وبحالات أخرى تحاول بعض الدول تسليط وسائل إعلام مؤيدة لها لتقوم بمهمات دعائية تستهدف سياسات أو صناع قرار أو نظام الحكم ضد الدولة المستهدفة بالضغوط وعادة ما تحاول الدولة من خلال ممارسة ضغط إعلامي أن تجبر الدولة المستهدفة على اتباع نمط معين من دون الدخول في صراعات دبلوماسية وسياسية قد تؤدي لنتائج سلبية على الدولة.

- **الوسائل الاستخباراتية:**

وهي رسائل ضغط غير علنية تلجأ لها بعض الدول عبر قنوات معينة، لتغيير واقع في الدولة المستهدفة وبشكل سري بحيث لا يؤدي إلى حدوث صدام مباشر بين الدولتين، وتتعدد الوسائل الاستخباراتية ومن أهمها تحريض ودعم أشخاص أو جماعات أو أحزاب معينة ضمن الدولة المستهدفة على العمل وفقاً لمصالح الدولة، وتعد الوسائل الاستخباراتية وسائل خطرة قد تؤدي في حال اكتشاف الدولة المستهدفة لهذه الوسائل وخلاياها إلى تطور العلاقات بين الدولتين نحو المزيد من التوتر والصراع، أو تقوم بعمليات استخباراتية مضادة عادة تلجأ لها الدول بعد استنفاذ كل الوسائل السابقة (زيتي، 2015، ص41).

1-3- أساليب الضغوط السياسية الدولية:

تتعدد أساليب الضغوط السياسي التي تمارسه الدول بين بعضها وتتنوع مدى تأثيرها على سير العلاقات بين الدول، فأحياناً يكون الضغط خفيفاً وفي القنوات الرسمية ومن الممكن أن لا يؤثر على سير العمليات المشتركة الأخرى بين الدول على الأصعدة المختلفة، ومن الممكن أن يشتد الضغط ويؤدي إلى قطع كامل للعلاقات بين الدول بل ويصل الحد في أحيان أخرى إلى إعلان الحرب.

- ❖ **اساليب الضغط السياسي الخفيفة:**

الضغط الرمزي:

وهي خطوات وأساليب قد لا تظهر على أنها ضغوط ولكن يكون لها تأثير في سير العلاقة بين الدولتين، مثل لقاءات صناع القرار في الدول المعنية بممارسة الضغوط مع ممثلين عن أطراف داخلية معارضة أو مناوئة للحكم في الدولة المستهدفة، أو إيقاف أحد المعابر الحدودية المشتركة عن العمل بحجج الصيانة والإصلاح وغيرها..

الضغط التحذيري:

أول خطوة تلجأ لها الدول أو المنظمات الدولية عادةً هي إصدار التحذيرات السياسية والبلاغات وإرسال الرسائل إلى الدولة المستهدفة إما عبر وزارة الخارجية أو عن طريق السفراء والممثلين الدبلوماسيين، ويكون الغاية منه الضغط من دون الانجرار إلى أزمة دبلوماسية.

الضغط الدبلوماسي:

تقوم الدبلوماسية بدور هام في العلاقات الدولية وتعد بمثابة القوة المحركة للحياة الدولية ومبعث لنشاطها، ويعد الضغط الدبلوماسي أكثر أنواع الضغوط شيوعاً في العصر الحديث، ويندرج بين الأسلوبين الخفيف والشديد، وفي هذه الحالة تلجأ الدول المعنية بالضغط إلى القيام بخطوات وإجراءات دبلوماسية من خلال السفارات والبعثات الدولية الموجودة لديها أو التابعة لها على أراضي الدول المستهدفة.

وهناك إجراءات دبلوماسية إضافية من الممكن اتخاذها من قبل المنظمة الإقليمية أو الدولية، كسحب البعثات ومكاتب التمثيل التابعة لها، أو تعليق عضوية الدولة المستهدفة في المنظمة، وأحياناً طردها من المنظمة.

❖ **أساليب الضغط السياسي الشديدة:**

وغالباً ما يبدأ الضغط السياسي بالاشتداد بعد استنفاذ اساليب الضغوط الخفيفة من إطلاق التحذيرات والضغوط الدبلوماسية.

- **التهديد:** تبدأ الدول المعنية بالضغط بإطلاق التهديدات المتنوعة بشكل مباشر أو غير مباشر بقصد القيام بأفعال سياسية تؤثر على الدولة المستهدفة سواء داخل أراضي هذه الدولة أو خارجها، وتعلن صراحة حالة العداء أو القطيعة الكاملة مع نظام الحكم القائم في الدولة المستهدفة، ومن هذه التهديدات التهديد بالحصار وتفتيش السفن والطائرات والتهديد بإغلاق المجال الجوي أمام الطائرات التجارية، ويندرج التهديد بالعقوبات الاقتصادية ضمن فئة الضغط السياسي (house of lords,2007,p9) وكذلك التهديد بالتدخل المباشر في شؤون الدولة المستهدفة عن طريق أطراف داخلية أو التهديد بالقيام بعمل عسكري.
- **تحويل التهديدات إلى إجراءات ملموسة:** قد تبدأ الدول المعنية بالضغط بتنفيذ جزء من تهديداتها على الأرض، كفرض الحصار وتفتيش السفن والطائرات لذرائع مختلفة كالبحث عن الأسلحة والذخائر، وإغلاق المجال الجوي، والقيام بدعم علني مادي ومعنوي لأية أطراف مناوئة – إن وجدت – ضمن حدود الدولة المستهدفة، وإعلان حالات الاستنفار ورفع الجاهزية القتالية في صفوف قواتها المسلحة...

وقد تبادر بشن عمليات اختراق عسكرية محدودة للحدود أو للمجال الجوي أو المياه الإقليمية لاستفزازات الدولة المستهدفة.

- والأمر ذاته ينساق على المنظمات الإقليمية والدولية فقراراتها السياسية ضد الدولة المستهدفة حين تحمل طابع تهديدي أو طابع إجرائي ملموس توضع في خانة الضغوط السياسية الشديدة.

1-4- الضغوط السياسية على سورية بعد عام 2011م:

تعرضت سورية إلى جميع أنواع الضغوط الخارجية من اقتصادية وسياسية وعسكرية، وأخذت هذه الضغوط بالازدياد تدريجياً منذ اندلاع الأزمة عام 2011م وقد تباينت وتنوعت أشكال الضغوط السياسية التي استهدفت سورية خلال هذ المرحلة وتنوعت الجهات التي فرضت هذه الضغوط إقليمياً ودولياً وستقوم الباحثة بتبيان هذه الضغوط حسب الطرف الذي قام بفرضها.

1-المحيط الإقليمي:

قبل أن نتطرق لهذه الضغوط يجب علينا أن نشير لحالة الضغط الإعلامي الهائل الذي مارسه الإعلام الملحق بقطر والسعودية... متمثلاً بقناتي الجزيرة والعربية وغيرها وما أجرته من حملات تحريضية واسعة وتجييش للرأي العام المحلي والعربي والدولي ضد الدولة السورية منذ بداية الحرب على سورية عام 2011م.

وفي التسلسل الزمني لهذه الضغوط قرّر مجلس جامعة الدول العربية على لسان رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم، تعليق مشاركة جميع الوفود السورية في المجالس والهيئات التابعة للجامعة اعتباراً من 16 تشرين الثاني 2011 ودعا الدولة العربية إلى سحب سفرائها من دمشق.

وأعلن رئيس الوزراء القطري أن مجلس الجامعة قرّر دعوة جميع أطياف المعارضة السورية إلى الاجتماع في جامعة الدول العربية خلال ثلاثة أيام، ثم عقد اجتماع لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري مع المعارضة السورية، وذلك في محاولة لمنح المعارضة السورية المتمثلة أساساً في " الائتلاف الوطني المعارض" المشروعية الإقليمية تحضيراً لنيل المشروعية الدولية فيما بعد.

وفي 27 تشرين الثاني 2011 جاء القرار رقم /7442/ الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة بشأن متابعة تطورات الوضع في سورية، وكانت أهم بنوده (قرار جامعة الدول العربية، 2011):

- منع سفر كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم في الدول العربية.
- وقف التعامل مع البنك المركزي السوري.
- وقف التبادلات التجارية الحكومية مع الحكومة السورية، باستثناء السلع الاستراتيجية التي تؤثر على الشعب.
- تجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية.
- وقف التعاملات المالية مع الحكومة السورية.
- وقف جميع التعاملات مع البنك التجاري السوري.
- وقف تمويل أي مبادلات تجارية حكومية من قبل البنوك المركزية العربية مع البنك المركزي السوري.
- الطلب من البنوك المركزية العربية مراقبة الحوالات المصرفية والاعتمادات التجارية، باستثناء الحوالات المصرفية المرسلة من العمالة السورية في الخارج إلى اسرهم في سورية، والحوالات من المواطنين العرب في سورية.
- تجميد تمويل إقامة مشاريع على الأراضي السورية من قبل الدول العربية.

2-المحيط الدولي:

لقد تجسد المحور العالمي الذي قام بفرض ضغوط على سورية، بكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومن يتبعهما، إذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة في العالم تعمد إلى فرض عقوبات على سورية، بداية 2011 فرضت عقوبات على جهاز الاستخبارات السورية، ثم حظرت التعاملات التجارية مع سورية، وجمدت الأصول المالية لمسؤولين وشخصيات سورية.

وفي عام 2012 أغلقت سفارتها في سورية وسحبت كل العاملين فيها وفي عام 2013 نشرت حشود بطاريات صواريخ " باتريوت" للدفاع الجوي على الحدود التركية السورية ونشرت حشود عسكرية أمريكية قبالة السواحل السورية وهددت بشن عمليات عسكرية تستهدف مراكز الدولة السورية.

وفي عام 2014 وبطلب من الولايات المتحدة الأمريكية تم إنشاء التحالف الدولي في ايلول 2014 من عدة دول على رأسها كندا وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا والدانمارك وغيرها من الدول الغربية الأطلسية وبمشاركة بعض الدول العربية مثل السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر.

في العاشر من أيلول أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما بداية التدخل العسكري في سورية دون أي تفويض من مجلس الأمن والأمم المتحدة أو موافقة الحكومة السورية بحجة مكافحة الإرهاب.

ضمن هذا السياق، بدأت وكالة المخابرات المركزية بتوجيه من الرئيس الأمريكي باراك أوباما بتسليح الإرهابيين في سورية خلال المراحل الأولى من الحرب فقدمت لهم السلاح والتدريب والأموال والاستخبارات في المقابل اعتدت الولايات المتحدة الأمريكية على قواعد عسكرية تابعة للجيش العربي السوري وقد أدى العدوان على سورية من قبل ما تسمى " دول التحالف " أدى إلى تدمير كبير في البنية التحتية السورية، وإلى استشهاد الآلاف من المواطنين السوريين.

1-5- الاقتصاد السوري خلال فترة الحرب السورية

يرتبط قدرة الاقتصادِ السوري على مواجهة العقوبات المفروضة على سوريّة بحجم الاقتصاد وتنوّعه وقدراته ومرونته، وبمدى انكشافه على الخارج، المتعلّق بدرجات الاندماج الاقتصاديّ. وعلى مستوى الانكشاف تجاه الخارج، فإنّ عمليّة إعادة هيكلة الاقتصاد السوريّ؛ وتحرير التجارة الخارجيّة بسرعاتٍ مفرطةٍ ودخول سوريّة في شراكات مناطق تجارة حرّةٍ إقليميّةٍ في إطار منطق تشابك الأسواق واندماجها في مرحلة العولمة؛ جعلت ديناميّات التوجّه إلى الخارج أكثر اشتغالًا من ديناميّات التوجّه إلى الدّاخل، ورفعت من وتائر الاندماج والتشابك بين رأس المال السوريّ ورأس المال العربيّ والأجنبيّ.

ومن الطبيعيّ في هذا السّياق أن يكون حجم التَّأثُّر بالعقوبات ملموسًا في اقتصادٍ يزن تبادله الخارجيّ ما بين 35 و43% (تقديرات 2008 و2009) من ناتجه المحليّ الإجماليّ، ولاسيّما في مجال الموادّ الأوّليّة والسّلع الوسيطة نصف المصنّعة (المكتب المركزي للإحصاء في سورية). .

أمّا فيما يتعلّق بحجم الاقتصاد وقدراته وتنوّعه، فيعدّ الاقتصاد السوريّ البالغة قيمته وفق أرقام عام 2010 أقلّ من 59 مليار دولار اقتصادًا صغيرًا (المجموعة الاحصائية السورية، 2011)، وعرضةً للاهتزاز بسبب بنيته الاقتصاديّة السياسيّة المركّبة بتأثير العقوبات. وعلى كلّ حال، تقلّص هذا الحجم إلى أدنى من تقديرات عاميْ 2009 و2010، فبعد أن تمكّن الاقتصاد السوريّ من تحقيق معدّل نموّ بلغ متوسّطه السنويّ 5.7% خلال سنوات 2000 إلى 2010 بما يعادل أكثر من مثْليْ معدّل الزّيادة السكانيّة البالغ متوسّطها خلال تلك الفترة 2.5%، تَراجَع في عام 2010 إلى 2.3%، ثمّ انحدر إلى معدّل نموّ سالبٍ في عام 2011، بما يعنيه ذلك من مفاقمة حجم البطالة والبطالة التراكميّة، وارتفاع حجم من هم تحت خطّ الفقر، واتّساع حجم الفئات الضّعيفة والهشّة والمهمّشة.

تراهن العقوبات المتعدّدة الأبعاد على خنق الاقتصاد السوريّ ، تنهار فيها توازنات إطاره الاقتصاديّ الكليّ لتفتح الباب أمام انهيار الدولة السورية بهدف تغيير سياسة الدولة الخارجية الذي يمثل الهدف الاستراتيجي النهائيّ لهذه العقوبات

النتائج والمناقشة:

يمثل الناتج المحلي الإجمالي أحد أبرز المجاميع الرئيسة للحسابات القومية، ويُستخدمُ في قياس النمو الاقتصادي لأي بلد، حيث يعكس القيمة المضافة المتحققة في الاقتصاد المحلي نتيجة استخدام عوامل الإنتاج المتوفرة خلال فترة زمنية معينة.

حققت سورية خلال الفترة الممتدة من العام 2005 إلى العام 2010 معدلات نمو اقتصادي جيدة وصلت إلى + 5 % سنويا ، وصنفت ضمن الدول التي حققت أعلى معدلات النمو الاقتصادي على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك نظراً لما تمتعت به البلاد من استقرار سياسي واقتصادي وخطط اقتصادية طموحة. بالإضافة إلى وجود إمكانيات اقتصادية كامنة وكبيرة في شتى المجالات.

لكن ونتيجة للأزمة التي تمر بها البلاد تعرض الاقتصاد الوطني للتدمير الممنهج على صعيد البنى التحتية كالطرق والجسور والسكك الحديدية وخطوط نقل الطاقة الكهربائية وأنابيب نقل النفط والغاز، كما تعرضت معظم حقول النفط والغاز للنهب والتخريب على يد الجماعات المسلحة. وتعرض القطاع الزراعي إلى انتكاسات كبيرة تمثلت في تقلص المساحات المزروعة وتدهور الإنتاج الزراعي، كما تعرضت السدود وشبكات الري ومنشآت القطاع الزراعي للتخريب والسرقة. وتأثر الاقتصاد بشدة نتيجة للعقوبات الاقتصادية الجائرة التي فرضها كلٌّ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية. وقد أدت هذه الأسباب كافة، إلى تراجع كبير وغير مسبوق في الناتج المحلي الإجمالي، فتدهور النمو الاقتصادي السنوي من + 5 % في العام 2010 إلى حوالي (– 11.5 %) وسطيا خلال سنوات الأزمة (2011 – 2017)، ويبين الشكل (1) معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق على أساس أسعار عام 2000 (أساس ثابت 2000).

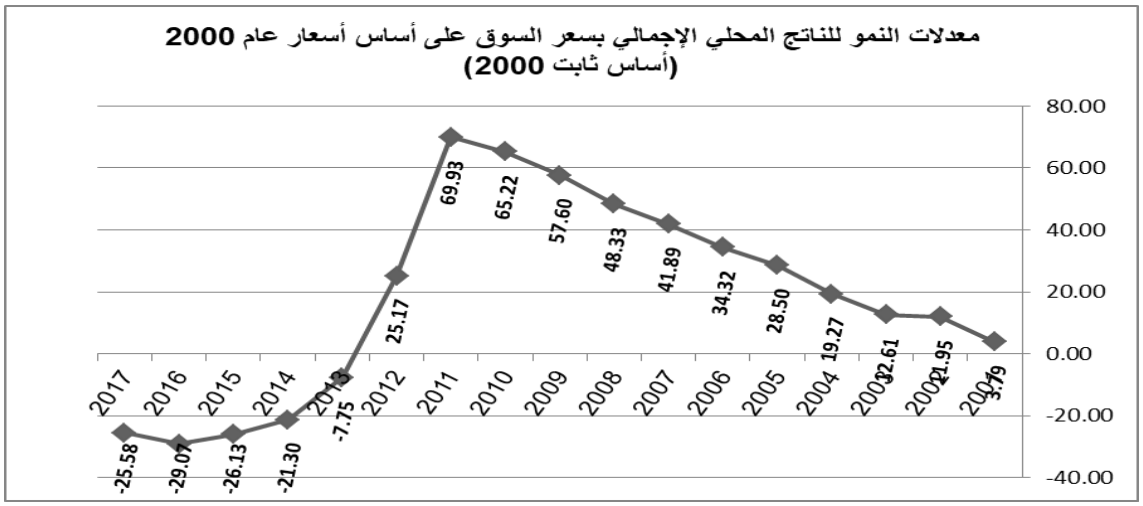

الشكل (1) معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق على أساس أسعار عام 2000 (أساس ثابت 2000)

وتم حساب معدل النمو وفق ما يلي:

$$GDP_r = \frac{GDP_{t-GDP_{2000}}}{GDP_{2000}} \times 100$$

حيث أن: GDP_r: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، GDP_t: الناتج المحلي الإجمالي في السنة T، GDP_{2000}: الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000

تجدر الإشارة إلى أنه: تم استخدام الناتج المحلي على اساس أسعار عام 2000 لعزل تأثير تغير سعر الصرف، وعلى أساس ثابت عام 2000 للتكون المقارنة أكثر دقة وفعالية وتم أختيار عام 2000، كونها بداية السلسة الزمنية ونقطة بداية لتحول الاقتصاد السوري.

يُلاحظ من الشكل السابق أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بشكل تدريجي خلال الفترة بين عامي 2000 و2011 حيث بلغ 69.93% في عام 2011، ومن ثم انخفض بشكل كبير إلى 25.17% في عام 2012، وتابع انخفاضه ليصل إلى 29.07% في عام 2016، ومن ثم ارتفع قليلاً في عام 2017.

ولمعرفة أثر الضغوط السياسية على معدل النمو الاقتصادي في سورية خلال فترة الحرب، قامت الباحثة بإيجاد معادلة الاتجاه العام لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بين عامي 2000 و2011، وذلك عند مستوى دلالة 0.05، ويبين الشكل (1) أن اتجاه العام أخذ معادلة من الدرجة الأولى، ويوضح الجدول (1) معامل الارتباط ومعامل التحديد لمعادلة الاتجاه العام.

الجدول (1) معامل الارتباط ومعامل التحديد لمعادلة الاتجاه العام

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.996[a]	.992	.991	2.17271

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط بلغ 99.6%، مما يدل على أن معادلة التمثيل صحيحة والعلاقة قوية جداً وطردية، في حين بلغ معامل التحديد بلغ 99.2% مما يدل على أن الزمن يفسر 99.2% من التغير الحاصل في معدل النمو، ويوضح الجدول (2) نتائج اختبار التباين ANOVA لمعادلة الاتجاه العام

الجدول (2) نتائج اختبار التباين ANOVA لمعادلة الاتجاه العام

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5117.182	1	5117.182	1083.995	.000[b]
	Residual	42.486	9	4.721		
	Total	5159.668	10			

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوبة بلغ 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة α=0.05 بالتالي فأن معادلة الاتجاه العام معنوية وصالحة للتنبؤ، ويبين الجدول (3) معاملات الاتجاه العام

الجدول (3) معاملات الاتجاه العام

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-5.159-	1.405		-3.672-	.005
	t	6.821	.207	.996	32.924	.000

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن معادلة الاتجاه العام كما يلي:

$$GDP_r = -5.159 + 6.852\ t$$

حيث أن GDP_r معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، t: الزمن

وتم استخدام معادلة التنبؤ لإيجاد الانحرافات بين معدلات النمو الحقيقة خلال فترة الحرب على سورية وبين معدلات النمو المتوقعة، ويبين الجدول (4) الانحرافات بين معدلات النمو الحقيقة خلال فترة الحرب على سورية وبين معدلات النمو المتوقعة

الجدول (4) الانحرافات بين معدلات النمو الحقيقة خلال فترة الحرب على سورية وبين معدلات النمو المتوقعة

العام	معدل النمو الحقيقي	معدل النمو المتوقع	الفروق
2012	25.17	76.693	51.523
2013	−7.75	83.514	91.264
2014	−21.30	90.335	111.635
2015	−26.13	97.156	123.286
2016	−29.07	103.977	133.047
2017	−25.58	110.798	136.378

المصدر: من إعداد الباحثة

يبين الجدول السابق مدى الفرق الكبير الذي كان متوقع أن يأخذه معدل نمو الناتج المحلي وبين ما هو ناتج عن الحرب على سورية، وهذا يثبت التأثير الكبير للضغوط السياسية المتمثلة بالحرب على سورية والعقوبات الاقتصادية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية للضغوط السياسية على النمو الاقتصادي في سورية

- **أثر الضغوط السياسية على نمو الناتج المحلي للقطاعات الانتاجية السورية**

انخفضت القدرة الشرائية في سورية بنسبة 90% مقارنة بما كانت قبل الحرب، في ظل عقوبات قاسية، يمكن أن تلحظ أثرها على كافة القطاعات. فإن حزمة العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة على سوريا في عام 2011، تضمنت توقيف جميع المعاملات المصرفية وحظر توريد الأسلحة، إضافة إلى وقف استيراد النفط والغاز وتجميد أصول حسابات الحكومة السورية في الخارج. واستتبعت بمقاطعة من جانب الدول العربية وتركيا، ثم من عقوبات أوروبية كانت الأصعب بفعل العلاقة الاقتصادية المهمة التي كانت تربط سوريا مع بلدان الاتحاد الأوروبي.

منذ انطلاق الحرب، غادرت 14 شركة نفطية الأراضي السورية، كانت تنتج نحو 100 ألف برميل يومياً، إلى جانب 7 ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي، ما رفع الخسائر المالية المباشرة إلى 74.2 مليار دولار لغاية عام 2019 (موقع وزارة النفط والثروة المعدنية السورية، 2019). وبدت الحكومة السورية مضطرة للاستجابة إلى شروط شركات نفطية بديلة رفعت سقف الابتزاز والمساومة، وبكفاءة أقل بكثير من سابقاتها. ومن اللافت أن أثر العقوبات الأميركية المباشر في قطاع النفط ومشتقاته محدود، بفضل الاعتماد على الشركات الأوروبية، غير أن أثرها اتضح عندما لجأت الولايات المتحدة إلى معاقبة الشركات الأوروبية وغيرها، التي تعتمد على تقانة أو تكنولوجيا أميركية متطورة، في حال ارتباطها بعلاقات تجارية مع الحكومة السورية. فأتت العقوبات الأوروبية لتوقف تصدير 150 ألف برميل يومياً كانت تتجه إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي، ولعدو توفر البيانات حول انتاج قطاع الطاقة والثروة المعدنية، خلال الفترة بين عامي 2000 و2017، من جهة، وبسبب عدم دخول انتاج هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي السوري وفق بيانات مكتب المركزي للإحصاء في سورية، ستقتصر الدراسة على القطاعات الأخرى، ويوضح الجدول رقم (5) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاعات وفق أسعار عام 2000 (أساس ثابت عام 2000).

تجدر الإشارة أنه تم حساب معدل النمو وفق ما يلي:

$$R = \frac{Sdp_{t-SDP_{2000}}}{SDP_{2000}}$$

حيث أن:

R: معدل النمو

SDP_t: الناتج المحلي للقطاع في السنة T

SDP_{2000}: الناتج المحلي للقطاع في عام 2000

الجدول رقم (5) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاعات وفق أسعار عام 2000 (أساس ثابت عام 2000) %

	قطاع الزراعة، الغابات والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين والمحاجر	البناء والتشـييد	تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح	خدمات النقل والتخزين والاتصالات	المال والتأمين والعقارات	خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	الخدمات الحكومية	الهيئات التي لا تهدف الى الربح
2000	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2001	7.22	0.97	-38.95	10.82	6.73	1.49	7.22	3.24	15.99

27.25	16.80	28.49	12.49	16.41	25.32	8.73	-2.76	16.65	2002
28.60	28.79	29.89	17.47	29.48	21.87	35.13	-8.66	13.55	2003
19.82	54.02	30.04	26.68	0.56	44.76	40.07	8.39	10.07	2004
44.14	58.14	47.48	53.12	10.20	74.00	64.54	5.14	18.66	2005
68.02	68.47	68.13	73.73	20.25	65.28	82.46	5.73	30.71	2006
75.45	117.09	87.06	111.04	34.00	85.80	83.74	9.74	13.01	2007
84.01	119.12	133.42	119.76	46.90	115.55	68.86	14.00	4.97	2008
100.45	145.67	154.43	127.51	53.70	119.32	77.86	17.98	18.46	2009
120.95	182.30	178.32	143.06	68.10	122.68	80.87	30.28	7.42	2010
120.50	186.36	164.54	153.57	59.28	158.29	105.99	12.84	25.91	2011
19.59	165.20	63.86	184.26	56.75	61.16	16.35	-40.45	-6.49	2012
97.30	167.74	81.25	148.70	22.71	-29.13	10.92	-81.55	-14.64	2013
164.03	218.58	100.57	16.03	17.74	-47.73	-0.01	-81.84	-53.66	2014
308.36	192.18	102.05	-29.30	1.11	-47.45	-3.12	-81.13	-50.04	2015
373.44	167.05	79.85	-35.73	7.60	-59.43	-5.32	-77.68	-50.44	2016
425.68	116.02	59.94	-53.06	12.99	-16.03	-7.54	-72.52	-49.37	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

- **قطاع الزراعة، الغابات والثروة الحيوانية:**

إن خسائر القطاع نتيجة الحرب والعقوبات حتى نهاية عام 2015 بلغت 400 مليار ليرة سورية وفق تقرير مركز دمشق للأبحاث والدراسات، وما كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي لتنخفض إلى 5%، بعدما شكلت خمسة أضعاف هذا الناتج قبل الحرب، لولا العقوبات التي أدت إلى فقدان مستلزمات الإنتاج والمعدات الزراعية. وانصرفت الحكومة إلى محاولة رأب العجز في إنتاج المحاصيل الزراعية، بعد خروج مساحات زراعية واسعة عن الخدمة، وصارت مسرحاً للعمليات القتالية. ولجأت إلى توفير القسم الأكبر من المحاصيل الأساسية كالقمح والذرة من إيران، بمساعدة الخط الائتماني الذي فتحته طهران مع دمشق، إضافة إلى توفير قسم آخر من روسيا.

يبين الجدول رقم (5) ارتفاع ملحوظ لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي قبل الحرب السورية وخاصة في عامي 2006 و2011، حيث بلغت معدلات النمو 30.71%، 25.91% على الترتيب، إلا أنه مع ازدياد حدة الحرب على السورية في عام 2012، أخذ معدل النمو اتجاهاً سالباً حيث بلغ -6.49% في عام 2012، ومن ثم بدأ بالانخفاض بشكل كبير ليصل إلى-53.66% في عام 2014، ومن ثم بدأ بالارتفاع قليلاً ليصل في عام 2017 إلى -49.37%، وتدل هذه النسب أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي خلال فترة الحرب على سورية هو أقل من نصف الناتج المحلي للقطاع الزراعي في عام 2000.

- **قطاع الصناعة والتعدين والمحاجر**

بلغ حجم الخسائر المباشرة في القطاع الصناعي 1026 مليار ليرة سورية، (مركز دمشق للأبحاث والدراسات ، 2015)، وتضررت المدن الصناعية في عدرا وحسياء ودير الزور بما يقارب 182 مليار ليرة. ووصل عدد المنشآت الاقتصادية المتوقفة عن الإنتاج إلى 813 من أصل 1620 منشأة، ما أدى إلى توقف 83 ألف عامل، وأثّر تراجع تزويد الطاقة الكهربائية يومياً على مختلف القطاعات، بفعل تراجع عدد ساعات العمل الفعلية إلى حدود تراوح بين ساعة و3 ساعات في اليوم، لتبلغ قيمة أضرار قطاع الكهرباء، لعام 2016، نحو 833 مليار ليرة.

ويبين الجدول (5) أن معدل نمو القطاع الصناعي ارتفع بشكل تدريجي ليصل إلى الذروة 30.28% في عام 2010، ومن ثم تراجع خلال فترة الحرب على سورية، ليصل إلى أدنى مستوى له 81.84% في عام 2014، ليعود الارتفاع خلال السنتين الأخيرتين من الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الصناعي كان أكبر المتضررين من الضغوط السياسية.

- **قطاع البناء والتشييد**

ارتفعت معدلات نمو قطاع البناء والتشييد خلال الفترة الواقعة بين عامي 2002 و2011 بشكل ملحوظ بمعدل نمو وسطي بلغ 64%، ويعبر هذا الارتفاع بمعدل النمو إلى فترة الأعمار الذي كانت تتمتع به سورية قبل فترة الحرب عليها، إلا أن هذا القطاع تعرض خلال فترة الحرب إلى خسائر فادحة نتيجة العقوبات والحرب ومخلفاتها من تدمير وهدم للمنشآت والمنازل، كما تراجع الوزن النسبي للقطاع من 4.2 % في العام 2011 إلى 4 % من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام 2017،. وبلغ إجمالي خسارة القطاع خلال الأزمة 186.7 مليار ليرة سورية موزعة على سنوات الأزمة بشكل تقريبي (33.6 مليار في العام 2012 ، 42.9 مليار في العام 2013 ، و50.4 مليار في العام 2014 ، و59.7 مليار ليرة سورية في العام 2015) وفق تقرير مركز دمشق للأبحاث والدراسات، ويبين الجدول (5) أن معدل النمو لقطاع البناء والتشييد بلغ أعلى قيمة له 105.99% في عام 2011، ومن ثم انخفض بشكل كبير إلى 16.35% في عام 2011، ليستمر بالانخفاض، ووصل إلى أقل قيمة له −7.54% في عام 2017.

- **قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح**

ازدهر قطاع التجارة خلال الفترة الواقعة بين عامي 2000 و2011 بشكل كبير، نتيجة للانفتاح الاقتصادي وتطور التجارة السورية الداخلية، حيث ازدادت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه خلال فترة الحرب على سورية انخفض معدل نمو هذا القطاع، وصلت خسارة قطاع تجارة الجملة والمفرق خلال الأزمة إلى 759 مليار ليرة سورية، وتعرض القطاع لانكماش. وتراجع وزنه النسبي من 22.8 % في العام 2011 إلى 19 % في العام 2017، حيث يبين الجدول (5) أن معدلات النمو لقطاع التجارة كان يزداد بمعدل متزايد خلال الفترة قبل الحرب السورية، وبلغت أعلى قيمة له 158.29% في عام 2011، ومن ثم انخفض بشكل كبير خلال فترة الحرب ليصل إلى أقل قيمة له −59.43% في عام 2016، ليعاود ارتفاعه في عام 2017، حيث يتميز قطاع التجارة بالمرونة والاستجابة السريعة للتغيرات الاقتصادية في الدولة

- **قطاع المال والتأمين والعقارات**

اتبعت الدولة سياسة الحيطة والحذر بما يخص قطاع المال والتأمين نظراً لأهميته ودوره الكبير في تخفيف حدة العقوبات والضغوط السياسية التي كانت ولا زالت تتعرض لها الدولة السورية، حيث اتبعت الدولة السورية نهج تعظيم الاحتياط النقدي داخل البلد، ومحاولة تخفيف ارتباط العملة السورية بسلة العملات الاجنبية من خلال تثبيت سعر الصرف، والابتعاد عن تعويم العملة، وأتت هذه السياسة ثمارها خلال فترة الحرب على السورية، حيث كان هذا القطاع أقل الخاسرين بالنسبة للقطاعات الصناعية والزراعية والبيناء، ولم تظهر أثار الحرب السورية على هذا القطاع بشكل ملحوظ حتى عام 2014، مما أدى إلى ارتفاع سعر الصرف تجاه العملات الاجنبية وانخفاض قيمة العملة السورية، وقد وصل إجمالي خسارة هذا القطاع في خلال سنوات الأزمة إلى 175.5 مليار ليرة سورية موزعة على سنوات الأزمة، في حين تحسن الوزن النسبي للقطاع نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إذ وصل إلى 8.3 % في العام 2015 من إجمالي الناتج المحلي بعدما كان بحدود 5 % في العام 2011 وفق تقرير مركز دمشق للأبحاث والدراسات، وذلك بسبب نمو ودائع القطاع المصرفي وتراجع باقي القطاعات المكونة للناتج المحلي، ويبين الجدول (5)

أن معدلات النمو لقطاع المال والتأمين أخذت بالارتفاع بمعدل متزايد منذ عام 2000 لتصل إلى أعلى قيمة لها 184.26% في عام 2012، ومن ثم بدأت بالتراجع بمعدل كبير لتصل إلى 16.03% في عام 2014، واستمرت بالانخفاض لتصل إلى −53.06% في عام 2017.

- **قطاع النقل والمواصلات:**

تعرض قطاع النقل والمواصلات لخسائر كبيرة وصلت إلى 4 مليارات و700 مليون دولار (موقع وزارة النقل السورية، 2019)، وانكمش القطاع بنسبة 22%، وتعرضت المنشآت التابعة للقطاع، وكذلك الطرق والجسور والسكك الحديدية ومركبات النقل العامة والخاصة للسرقة والتخريب، كما عانى القطاع من نقص شديد في المحروقات الأمر الذي أثر سلبا عليه. وتأثر قطاع الترانزيت بشدة بسبب إغلاق معظم المعابر الحدودية مع دول الجوار، وارتفع الوزن النسبي للقطاع من الناتج المحلي الإجمالي من 12.8 % في العام 2011 إلى 17 % في العام 2015 وبشكل تدريجي، ويبين الجدول (5) أن معدل النمو لقطاع خدمات النقل كان يرتفع قليلا وينخفض قليلا خلال الفترة الواقعة بين عامي 2000 و2010، حيث يعتبر معدل نمو القطاع بطيئاً بالنسبة للقطاعات الأخرى، إلا أنه انخفض بشكل تدريجي خلال فترة الحرب على سورية ليصل إلى 1.11% في عام 2015، ومن ثم ارتفع بشكل تدريجي ليصل إلى 12.99% في عام 2017.

- **قطاع خدمات المجتمع والخدمات الشخصية والخدمات الحكومية**

تشير بيانات منظمة «اليونيسيف» إلى أن 2.8 مليون طفل سوري قد أضحى خارج مقاعد الدراسة. وتأتي تقديرات وزارة التربية السورية لتوضح أن الأضرار طاولت 5 آلاف مدرسة من أصل 22500، بينها 3 آلاف مدرسة مدمرة كلياً أو جزئياً، يحتاج إعادة تأهيلها مبلغ 100 مليون دولار تقريباً. فيما بلغ عدد المدارس المستخدمة كمراكز إيواء 1889 مدرسة.

حددت بيانات وزارة الصحة السورية خسائر القطاع الصحي لعام 2014، بمبلغ 100 مليار ليرة، منها 43 ملياراً خسائر القطاع الحكومي وحده. وتضمنت الخسائر تدمير 41 مستشفى من أصل 92، و674 مركزاً صحياً من أصل 1901، و416 عربة صحية. وبحسب دراسة «الهيئة»، فقد توقفت 11 من أصل 19 شركة دوائية عن العمل، بعدما شهدت البلاد وجود 70 معملاً دوائياً عاماً وخاصاً، قبل الحرب، تغطي 93% من احتياجات السوق الدوائية وتنتج 278 مستحضراً دوائياً.

وقد شهد قطاع الخدمات الحكومية انكماشا نسبيّا خلال سنوات الأزمة مقارنة بباقي القطاعات، وذلك بسبب تزايد تدخل الدولة في الشق الخدمي والاجتماعي. وبالعودة للموازنة العامة للدولة، نلاحظ ارتفاع بند الخدمات الجماعية والاجتماعية المقدمة من 520 مليار ليرة سورية في العام 2011 إلى 1215 مليار ليرة سورية في عام 2015. وارتفع بند النفقات الجارية من 380 مليار ليرة سورية في العام إلى 1144 مليار ليرة سورية في عام 2015. ذلك بسبب زيادة كتلة الرواتب والأجور لتعويض الأثر السلبي لمعدلات التضخم المرتفعة في مستوى المعيشة، في حين شهد الانفاق الرأسمالي ارتفاع بنسبة 8% فقط خلال سنوات الأزمة، واقتصر على عمليات الصيانة والاصلاح، ويُلاحظ من الجدول (5) أن معلات النمو لقطاع خدمات المجتمع وقطاع الحكومة خلال فترة الحرب على سورية أعلى من معدلات النمو قبل فترة الحرب، ويعود ذلك إلى زيادة تدخل الحكومة بتقديم الخدمات للمواطن

- **قطاع الهيئات التي لا تهدف الى الربح**

نشطت الهيئات التي لا تهدف إلى الربح خلال فترة الحرب على سورية والتي تهدف إلى تقديم المساعدات الانسانية والإغاثة بشكل كبير ويلاحظ من الجدول (5) أن معدلات النمو لهذا القطاع ارتفعت بشكل تدريجي منذ عام 2000

لتصل في عام 2010 إلى 120.95% ومن ثم انخفضت خلال السنوات الأولى من الأزمة لترتفع إلى 164.03% في عام 2014 ومن ثم ارتفعت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة من الدراسة.

بعد التطرق إلى أثار الضغوط السياسية على قطاعات الانتاجية في سورية، قامت الباحثة باختبار الفرضية الثانية التي تنص على ما يلي:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للضغوط السياسية على معدلات نمو الناتج المحلي للقطاعات الانتاجية السورية

وذلك عند مستوى دلالة 0.05 وبالاستعانة ببرنامج Spss، وذلك من خلال اعتبار كل قطاع متغير يتألف من قسمين: القسم الأول يمتد من فترة 2001 لغاية 2010، والقسم الثاني يمتد من عام 2011 لغاية 2017، واستخدمت اختبار Independent Samples Test ويبين الجدول (6) نتائج اختبار أثر الضغوط السياسية على نمو الناتج المحلي للقطاعات الإنتاجية في سورية.

الجدول (6) نتائج اختبار أثر الضغوط السياسية على نمو الناتج المحلي للقطاعات الإنتاجية في سورية

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
الزراعة ، الغابات والثروة الحيوانية	4.459	15	0.000	46.91114	10.52137
الصناعة والتعدين والمحاجر	5.794	15	0.000	73.56171	12.69550
البناء والتشييد	1.917	15	0.074	31.97814	16.68181
تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح	2.303	15	0.036	61.90629	26.88151
خدمات النقل والتخزين والاتصالات	0.643	15	0.530	7.26643	11.30772
المال والتأمين والعقارات	0.418	15	0.682	16.58971	39.64503
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	-0.635	15	0.535	-16.39300	25.80196
الخدمات الحكومية	-3.799	15	0.002	-90.25371	23.75506
الهيئات التي لا تهدف الى الربح	-3.104	15	0.007	-154.65614	49.82183

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول السابق أن مستوى الدلالة لمعدلات نمو الناتج المحلي للقطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات الحكومة والهيئات التي لا تهدف إلى ربح أقل من مستوى الدلالة 0.05، بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية للضغوط السياسية على نمو الناتج المحلي للقطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات الحكومة والهيئات التي لا تهدف إلى ربح، كما يلاحظ أن قيم t المحسوبة للقطاعات الزراعة ، الغابات والثروة الحيوانية، والصناعة والتعدين والمحاجر، وتجارة الجملة والتجزئة والإصلاح أعلى من قيمة t الجدولية البالغة 1.96 بالتالي فإن الأثر سلبي، في حين أن قيمة t المحسوبة للقطاعات الخدمات الحكومية، والهيئات التي لا تهدف الى الربح أقل من قيمة t الجدولية البالغة 1.96 بالتالي فإن الأثر إيجابي.

بينما مستوى الدلالة لمعدلات نمو الناتج المحلي للقطاعات البناء والتشييد وخدمات النقل والتخزين والاتصالات، والمال والتأمين والعقارات، وخدمات المجتمع والخدمات الشخصية أعلى من مستوى الدلالة 0.05 بالتالي نقبل فرضية العدم

التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للضغوط السياسية على نمو الناتج المحلي للقطاعات البناء والتشييد وخدمات النقل والتخزين والاتصالات، والمال والتأمين والعقارات، وخدمات المجتمع والخدمات الشخصية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- تعرضت الجمهورية العربية إلى كثير من الضغوط السياسية على المستوى الإقليمي والعربي والدولي أهما القرار الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة بشأن متابعة تطورات الوضع في سورية والذي تضمن قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الدولة السورية، والعقوبات الأحادية الجانب من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي

2- راهنت الضغوط السياسية مستخدمة العقوبات والحظر والتجميد التعاملات الخارجية وتنشيط المجموعات المسلحة وذلك من أجل تدمير الاقتصاد السوري، بهدف الحصول على مكاسب سياسية.

3- نجحت الضغوط السياسية في التأثير سلباً في نمو الاقتصاد السوري، ولكن فشلت في تحقيق أهدافها بالحصول على مكاسب سياسية

4- تكبد الاقتصاد السوري خسائر مادية كبيرة في جميع القطاعات الإنتاجية خلال فترة الحرب على سورية

5- يوجد أثر سلبي ذو دلالة احصائية للضغوط السياسية على نمو الناتج المحلي للقطاعات الزراعة ، الغابات والثروة الحيوانية، والصناعة والتعدين والمحاجر، وتجارة الجملة والتجزئة والإصلاح.

6- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة احصائية للضغوط السياسية على نمو الناتج المحلي للقطاعات الخدمات الحكومية، والهيئات التي لا تهدف الى الربح

7- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للضغوط السياسية على نمو الناتج المحلي للقطاعات البناء والتشييد وخدمات النقل والتخزين والاتصالات، والمال والتأمين والعقارات، وخدمات المجتمع والخدمات الشخصية

8- يعتبر القطاع الصناعي الأكثر تضرراً من الضغوط السياسية ويليها القطاع الزراعي، ومن ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح.

التوصيات:

1. يجب على الدولة السورية انتهاج أسلوبها الخاص، المبتكر من صميم واقعها الاقتصادي وظروفها السياسية، والاستفادة من التجارب الاقتصادية الدولة الصديقة مثل إيران.

2. يجب على الدول السورية إيجاد صيغ دبلوماسية مناسبة تساهم في الحصول على المساعدات بشروط مقبولة، ومواجهة العقوبات الاقتصادية في إطار دبلوماسي مناسب.

3. ينبغي أن تقوم الدولة السورية في تحويل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها إلى فرصة لتحقيق النمو الاقتصادي، من خلال تشجيع التصنيع المحلي، والاعتماد على الموارد الذاتية

4. يجب التركيز على تقليل المؤثرات الخارجية عن طريق الاستمرار في تنفيذ سياسات داخلية تعيد اللحمة الوطنية كالمصالحات الوطنية والحوار الوطني ، مع الاستمرار في محاربة الإرهاب بشكل حاسم، ووضع استراتيجيات لإعادة السيطرة على المناطق التي احتلتها الجماعات المسلحة، وخاصة في المناطق الغنية بالنفط والغاز، والأراضي الزراعية.

5. أدت العقوبات إلى بعض التأثيرات في الاقتصاد السوري ولكنها كانت أقل مما توقعته الدول الداعمة للإرهاب، حيث أن الحصار الاقتصادي كان حافز للإبداع، لأن الكوادر الفنية والتقنية الوطنية تستطيع في ظروف الحصار أن تقوم بأعمال إبداعية. مما يتطلب تشجيع الكفاءات والكوادر السورية.

References:

Al-Bayati, Rashid Fares - *Political Economic Development in the Arab World*, PhD thesis, Arab Academy in Denmark, Denmark, 2008

Damascus Center for Research and Studies - *Effects of the Syrian crisis on the Syrian economy (2011-2015)*, Damascus, 2015.

House of lords: *committee on economic affairs: The impact of economic sanctions*, report of session 2006-2007, London, 2007.

Hamad, Salah Al-Din - *The Impact of Economic Diplomacy on Economic Development, Syria as a model*, PhD thesis in Economics, Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus University, 2015

Hinnebusch, Raymond, *"Syrian Foreign Policy under Bashar al-Asad"*, Ortadoğu Etütleri, July2009, Volume 1, No 1, pp. 7-26

Jadid, Mahmoud - *International Economic Sanctions and Their Impact on the Development Process* - A Comparative Study with a Special Reference to Syria, Master Thesis, University of Damascus, 2009.

Kirdouj, Reza - *Smart Penalties and their Consideration as an Alternative to Economic Penalties in their Relationship to Human Rights*, Master Thesis in Legal Sciences, University of Haji Khadr, Batah Algeria, 2011.

Kurth , Alison. N. - *Rethinking the Syria accountability act : Are sanctions on Syria in the best interest of the united states?* in web:
https://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/tlcp20&div=12&id=&page=

Syrian statistical groups for the years between 2000-2017

(3-4) المواقع الالكترونية:

http://www.mopmr.gov.sy/index.php/ar/ 1/8/2019 1:30 pm

http://www.mot.gov.sy/web/main.php 2/8/2019 2:35 pm

https://www.unicef.org/ar 30/7/2019 1:15 pm

http://cbssyr.sy/ 14/7/2019 3:35 pm

www.moh.gov.sy 31/7/2019 4:00 pm